ACHR

التقرير السنوي لعـــام 2024

حول أبرز انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين السوريين في لبنان

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

هذا التقرير هو تحقيق شامل يستند إلى شهادات مباشرة، وأدلة موثقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت بحق اللاجئين السوريين في لبنان خلال عام 2024. يسرد التقرير هذه الانتهاكات ضمن المشهد الاجتماعي والسياسي الأوسع في لبنان، حيث تتزايد المشاعر المعادية للاجئين، ويهدف تفصيل "مركز وصول لحقوق الإنسان" بدقة لهذه الانتهاكات، إلى زيادة الوعي والدعوة إلى مزيد من الحماية للاجئين السوريين في لبنان.

المحتوى الوارد في هذا المستند محمي بموجب ترخيص المشاع الإبداعي. وفقا لأحكام هذا الترخيص، يجب أن تنسب المادة إلى مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) ولا يجوز استخدام المحتوى لأي أغراض تجارية. يمنع تعديل المادة أو اقتطاع جزء منها ولا يجب نشرها أو عرضها مع مواد أخرى مستمدة منها.

جدول المحتويات

مقدمة حول مركز وصول لحقوق الإنسان
الخلفية والتاريخ 03
منهجية البحث والتوثيق 04

مقدمة للتقرير 05

ملخص الانتهاكات 07
الاعتقال والاحتجاز التعسفي 08
التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد 09
الاختفاء القسري 10
الترحيل القسري 11
الإخلاء القسري 12
سوء المعاملة والتعذيب 13
حجز الوثائق الرسمية 15
الصد والإعادة التعسفية 16
انتهاكات أخرى 16
الانتهاكات خلال الأعمال العدائية على لبنان 19

التوصيات 20

الخلفيــة والتـــاريخ

"مركز وصول لحقوق الإنسان" هو منظمة غير حكومية وغير ربحية، يديرها متخصصون في القانون وحقوق الإنسان والصحافة، أُجبروا على طلب اللجوء في لبنان بسبب مواقفهم الداعمة للديمقراطية في سوريا. **يعمل المركز على تعزيز سيادة القانون وضمان المساءلة للجميع. المركز غير ديني وغير طائفي ومستقل سياسيًا ويُعنى بالدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للاجئين،** ويتحرى وينشر انتهاكات القانون الدولي التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في لبنان. يعمل مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) أيضًا من أجل العودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين إلى بلدهم الأصلي. تم تسجيل "وصول" رسميًا في لبنان منذ عام 2017، تحت 1716/2019، وفي فرنسا منذ عام 2020، تحت W931023779 ويعمل بصفة خيرية في كل من الولايات المتحدة وكندا.

لتعزيز المساءلة القانونية والقانون الدولي، وسياسات اللاجئين الشاملة والتوعية بانتهاكات حقوق الإنسان في لبنان، نشر المركز منذ عام 2019 أكثر من 109 إصدارًا، بين تقارير وحملات وأوراق بحثية وبيانات صحفية وأوراق سياسات ورسائل مناصرة. كما قادت المنظمة أو شاركت في قيادة العديد من حملات المناصرة. بالإضافة إلى ذلك، لدى المركز قاعدة بيانات تعتبر الوحيدة من نوعها في لبنان، التي تختص بتسجيل الانتهاكات بشكل شامل ودقيق، وأصبحت واحدة من قواعد البيانات الرئيسية للمنظمة للمواد المنشورة وهي مورد أساسي لعمل المنظمات الشريكة.

منهجية البحث والتوثيق

لدى مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) مبادئ خاصة بالبحث والتوثيق، يتم فيها استخدام العديد من التقنيات المختلفة لجمع البيانات. يقوم الموظفون الميدانيون في المركز بإجراء مقابلات مع الناجين أو الشهود بشكل شخصي أو عبر الهاتف أو الاتصالات عبر الإنترنت. من خلال التحقق الدقيق متعدد المصادر والاستجواب الدقيق، يقوم موظفونا الميدانيون بتحديد هوية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والتحقق من شهاداتهم لزيادة مصداقية المعلومات التي تم جمعها، ثم يتم إنتاج التقارير والحملات والبيانات وأشكال النشر الأخرى بناءًا على هذه المعلومات. هذا النهج يجعل وثائقنا أعمق وأكثر موثوقية، وتشمل الخطوات ما يلي:

• جمـــع البيانـــات

تأتي المعلومات من المقابلات وجهًا لوجه والمكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

• التحقق من صحة البيانات

يتضمن التحقق من صحة المعلومات والتحقق من البيانات مع مصادر أخرى، إما من نشطاء أو شركاء آخرين وأحيانا من بيانات مفتوحة المصدر.

• تحـــليل البيانـــات

يتم البحث عن البيانات وتصنيفها واختبارها للتأكد من موثوقيتها وصلاحيتها.

• التوثيـــق

يتضمن ذلك تحديد المسؤولية والأضرار عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوثيق المعلومات بدقة بناءً على المعايير القانونية للأدلة، كما هو الأمر في حالات التعذيب، باستخدام أدلة الطب الشرعي. ويقوم التوثيق بإبلاغ الجمهور والمؤسسات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان من خلال نشر التقارير ونتائج التوثيق.

مقدمة للتقرير

يفصّل هذا التقرير، العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها اللاجئون في لبنان في عام 2024. حدد مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) مرتكبي الانتهاكات، والمواقع الجغرافية لأماكن وقوع الانتهاكات، وتفاصيل أخرى لتسليط الضوء على الوضع المزري للاجئين السوريين في لبنان، والانتهاكات الممنهجة المرتكبة بحقهم. ويقدم معلومات متعمقة عن كل نوع من أنواع الانتهاكات، بما في ذلك:

• إساءة استخدام السلطة

توصيف إساءة استخدام السلطة المؤسسية ضد اللاجئين للتأثير عليهم أو التلاعب بهم أو السيطرة عليهم.

• الاعتقال/الاحتجاز التعسفي

توثيق الطبيعة المخصصة لاعتقال واحتجاز اللاجئين، وغالبا ما يكون ذلك دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة و/أو توجيه التهم بطريقة رسمية.

• الصد والإعادة التعسفي

توثيق حالات رفض طلبات اللجوء دون إجراء عادل مبرر قانونًا. وتشير عمليات الصد والإعادة إلى اعتراض قوارب اللاجئين ممن يحاولون مغادرة لبنان بطرق غير نظامية وإعادتهم قسرًا إلى لبنان قبل ترحيلهم إلى سوريا.

• حظر الوصول إلى الخدمات الطبية والملاجئ وما إلى ذلك..

تسليط الضوء على الإجراءات التمييزية غير العادلة التي تضع العقبات أمام حصول اللاجئين على الخدمات الضرورية والأساسية.

• حجز الوثائق الرسمية

التأكيد على الحالات التي تم فيها حجز الوثائق التعريفية مثل بطاقات الهوية الشخصية وجوازات السفر وإلغاء الإقامات بطريقة تعسفية، وبالتالي تقييد الحركة والوصول إلى الخدمات.

• التمييز على أساس العرق أو الفكر أو المعتقد

التأكيد على حالات التمييز ضد اللاجئين التي تزيد من معاناتهم وتمنعهم من حقهم في الحصول على الخدمات الأساسية.

• الاختفاء القسري

تسجيل حالات اللاجئين المحتجزين دون تهمة قانونية ودون علم أسرهم.

• الترحيل القسري

تسجيل كيفية ترحيل اللاجئين باستخدام القوة أثناء تنفيذ هذه العملية، غالبًا دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بغياب الأسس القانونية.

• عمليات الإخلاء القسري

توثيق حالات إبعاد اللاجئين قسرًا عن منازلهم أو مخيماتهم دون توفير السكن البديل المناسب.

• سوء المعاملة والتعذيب

تسجيل حالات اللاجئين الذين تعرضوا للتعذيب الجسدي، والأذى النفسي، والمعاملة اللاإنسانية.

• التحريض على العنف وخطاب الكراهية

تسليط الضوء على الخطاب والأفعال من قبل المسؤولين اللبنانيين التي تشجع بشكل مباشر وغير مباشر على العداء والتمييز ضد اللاجئين السوريين.

• الاختطاف

توثيق الاحتجاز غير القانوني للاجئين السوريين بالقوة أو التهديد أو الخداع.

• المداهمات

تسجيل حالات المداهمات الأمنية المفاجئة والممنهجة التي تنفذها السلطات اللبنانية.

ملخص الانتهاكات

في عام 2024، وثق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) **8,471** انتهاكًا ارتُكب بحق اللاجئين السوريين في لبنان.

8,471
مجموع الانتهاكات

- **الاعتقال والاحتجاز التعسفي**
  982
- **الصد والإعادة التعسفية**
  978
- **التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد**
  201
- **الاختفاء القسري**
  98
- **الترحيل القسري**
  681
- **الإخلاء القسري**
  4,135
- **سوء المعاملة والتعذيب**
  1,100
- **حجز الوثائق الرسمية**
  08
- **انتهاكات أخرى**
  288

الشكل 1: انفوغرافيك يوضح أنواع الانتهاكات.

*تجدر الإشارة إلى أن عدد الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون السوريون في عام 2024 يتجاوز الأرقام الموثقة من قبل المركز.

الاعتقال والاحتجاز التعسفي

تم توثيق حالات اعتقال واحتجاز تعسفي في محافظات مختلفة من لبنان في عام 2024 بإجمالي **982** حالة. ووفقا للمعطيات، تم توثيق معظم الحالات في طرابلس (**334** حالة) تليها زحلة (**205** حالات)، ثم راشيا (**137** حالة). **في حين أن جميع هذه المناطق منتشرة جغرافيًا، إلا أن جميعها مناطق تستضيف أعددًا كبيرة من اللاجئين السوريين، وتعتبر بعض هذه المناطق حدودية مع سوريا، مما يعني أنها ذات تواجد أمني مكثف.**

وتقاسمت عدة جهات عسكرية وأمنية المسؤولية عن الاعتقال والاحتجاز التعسفي للاجئين. لا يزال الجيش اللبناني هو الفاعل الأول بمعدّل 736 حالة موثقة، تليها مخابرات الجيش اللبناني (المسؤولة عن 130 حالة)، وأخيرًا الأمن العام (86 حالة).

وشكّل الذكور، الغالبية العظمى من ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفي. غالبًا ما يعكس هذا، الافتراض السائد بأن اللاجئين الذكور يشكلون تهديدات أمنية.

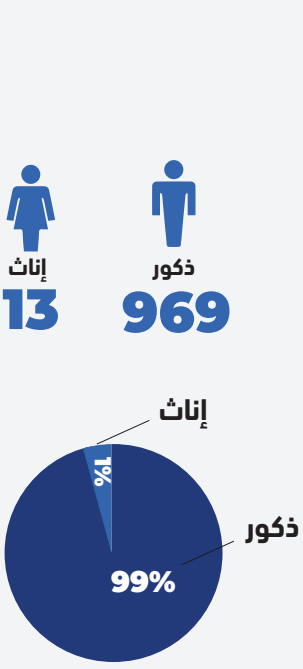

الشكل 3: رسم بياني يوضح جنس ضحايا الاعتقال/الاحتجاز التعسفي.

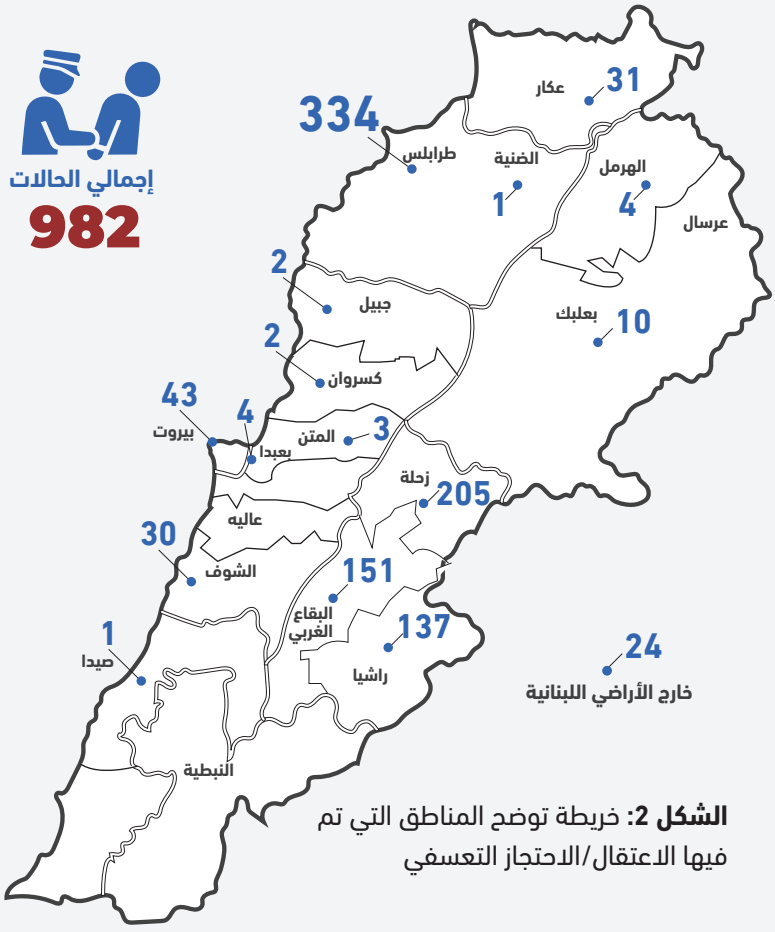

الشكل 2: خريطة توضح المناطق التي تم فيها الاعتقال/الاحتجاز التعسفي

الجهات المسؤولة	مخابرات الجيش اللبناني	مديرية الأمن العام	الجيش اللبناني	أمن الدولة	كيانات خارج لبنان	الدرك	خفر السواحل اللبناني
عدد الضحايا	130	86	736	01	24	04	01

الشكل 4: جدول يوضح مرتكبي الاعتقال/الاحتجاز التعسفي.

التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد

في عام 2024، وثق مركز وصول لحقوق الإنسان، **201** حالة تمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد. وهناك **150** حالة في المتن، و**50** في البقاع الغربي، وحالة واحدة في بعلبك. منطقة المتن هي ذات أغلبية مسيحية وبالتالي فإن الأعداد الكبيرة من الانتهاكات قد تعكس تحيزات طائفية دينية تجاه اللاجئين السوريين.

ارتكبت عدة جهات رسمية، قضايا تمييزاً ضد اللاجئين السوريين. فقد كانت مخابرات الجيش اللبناني مسؤولة عما مجموعه 50 حالة و150 من قبل الأحزاب السياسية اللبنانية المختلفة، وحالة واحدة من قبل الدرك.

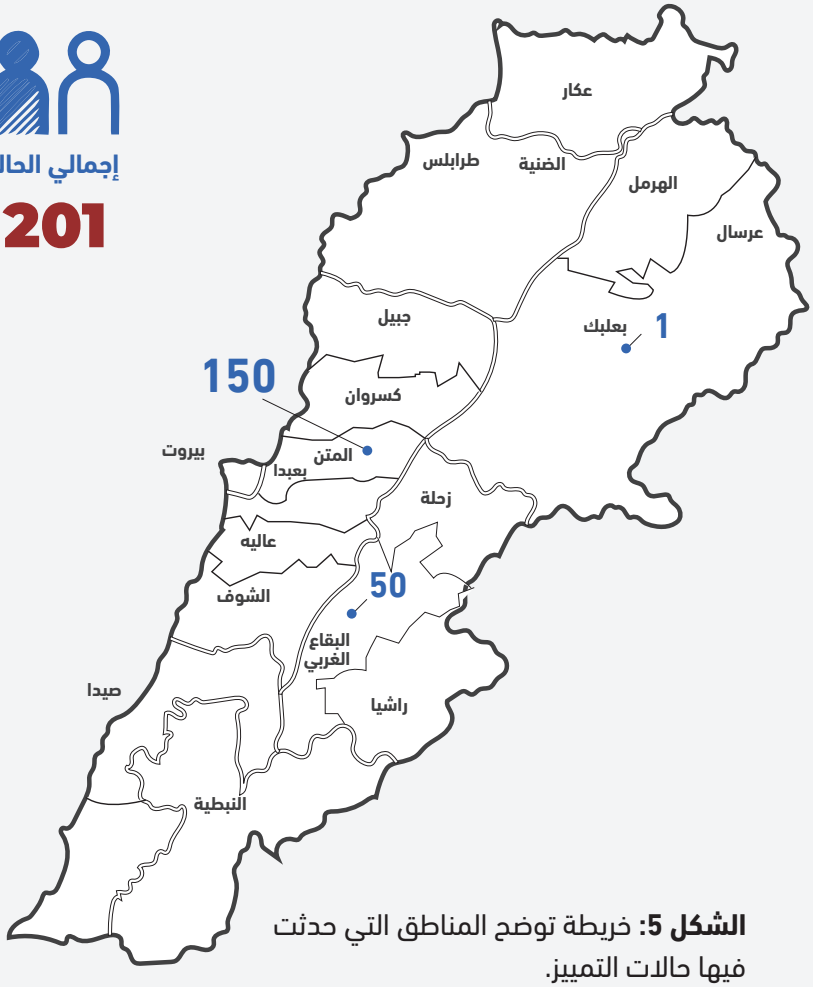

الشكل 5: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات التمييز.

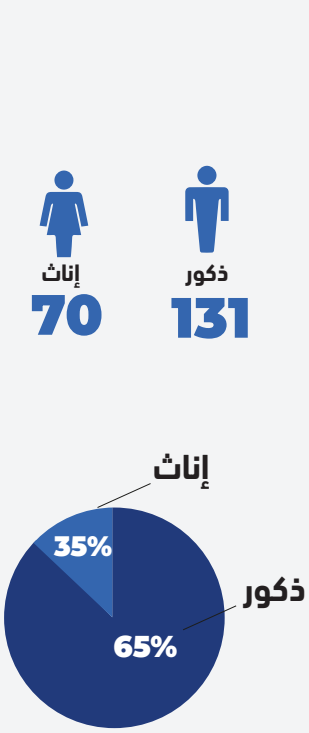

الشكل 6: رسم بياني يوضح جنس ضحايا التمييز.

الجهات المسؤولة	مخابرات الجيش اللبناني	الأحزاب السياسية اللبنانية	الدرك
عدد الضحايا	50	150	01

الشكل 7: جدول يوضح مرتكبي الانتهاكات التمييزية.

الاختفاء القسري

وثق مركز وصول لحقوق الإنسان **98** حالة اختفاء قسري في عام 2024. ومن المجموع، تم توثيق **حالتين** في بيروت، **وحالتين** في زحلة، و**حالة واحدة** في الهرمل، و**93** حالة خارج الأراضي اللبنانية. وكانت مخابرات الجيش اللبناني مسؤولة عن قضية واحدة، وقضيتان من قبل مديرية الأمن العام، وقضية واحدة للجيش اللبناني، وثماني حالات لكيانات خارج الأراضي اللبنانية، و85 حالة لجهات غير محددة داخل السلطات اللبنانية، وقضية واحدة من قبل الجماعات المسلحة. **كان الاختفاء القسري تكتيكًا قديما استخدمه النظام السوري السابق والكيانات الأمنية التابعة له. ويعكس العدد الكبير مدى انتشار هذا التكتيك.**

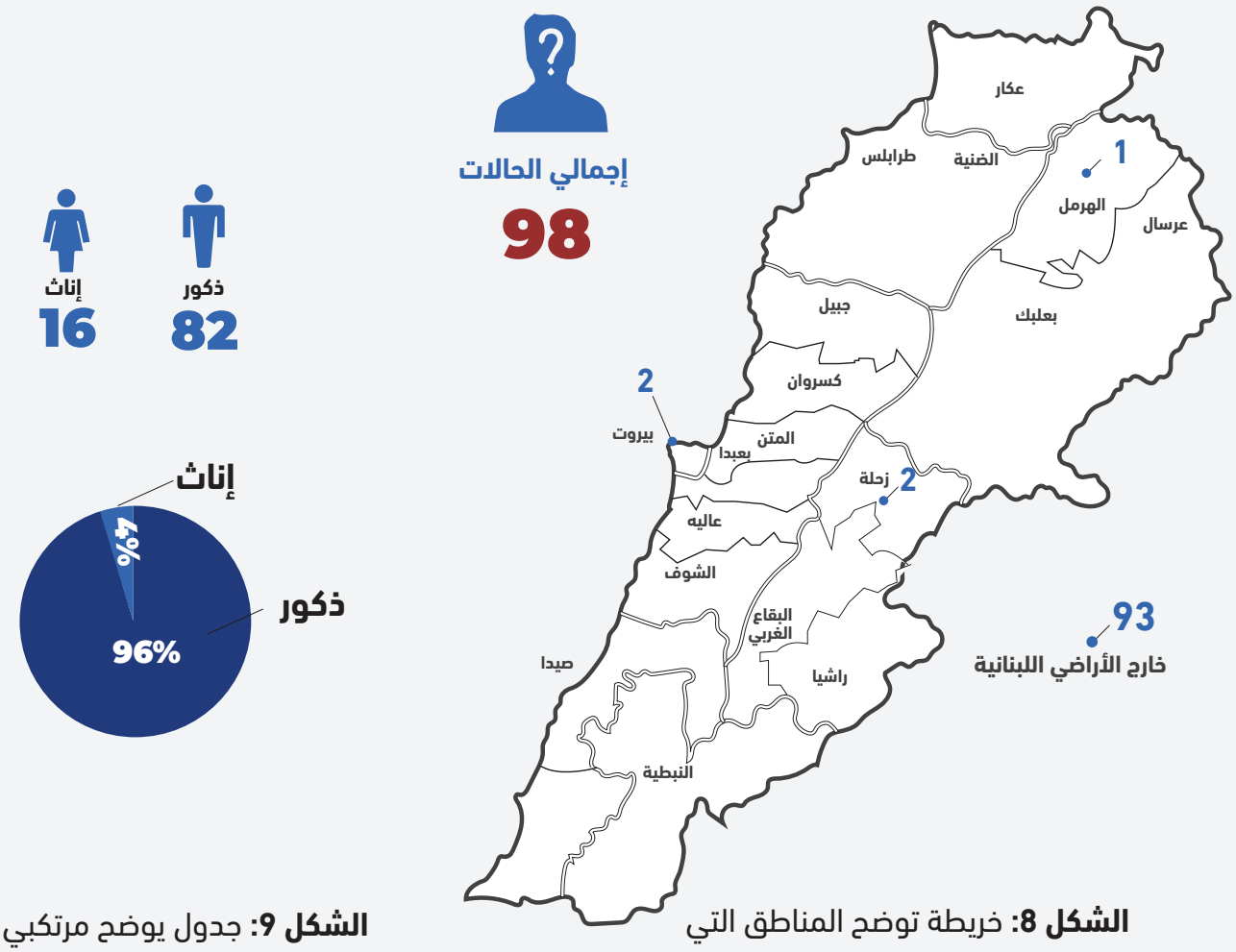

الشكل 8: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات الاختفاء القسري.

الشكل 9: جدول يوضح مرتكبي الاختفاء القسري.

الجهات المسؤولة	مخابرات الجيش اللبناني	مديرية الأمن العام	الجيش اللبناني	كيانات خارج لبنان	الجماعات المسلحة	كيانات غير معروفة داخل السلطات اللبنانية
عدد الضحايا	01	02	01	08	01	85

الشكل 10: جدول يوضح مرتكبي الاختفاء القسري.

الترحيل القسري

وثق مركز وصول لحقوق الإنسان **681** حالة ترحيل قسري في عام 2024. تم توثيق غالبية الحالات (**280** حالة) في طرابلس، تليها البقاع الغربي (**100** حالة) و**102** في راشيا. ارتُكبت هذه الحالات من قبل ثلاثة أجهزة أمنية محددة، في مقدمتها الجيش اللبناني (512 حالة)، ومديرية الأمن العام (95 حالة)، و74 حالة من قبل مخابرات الجيش اللبناني.

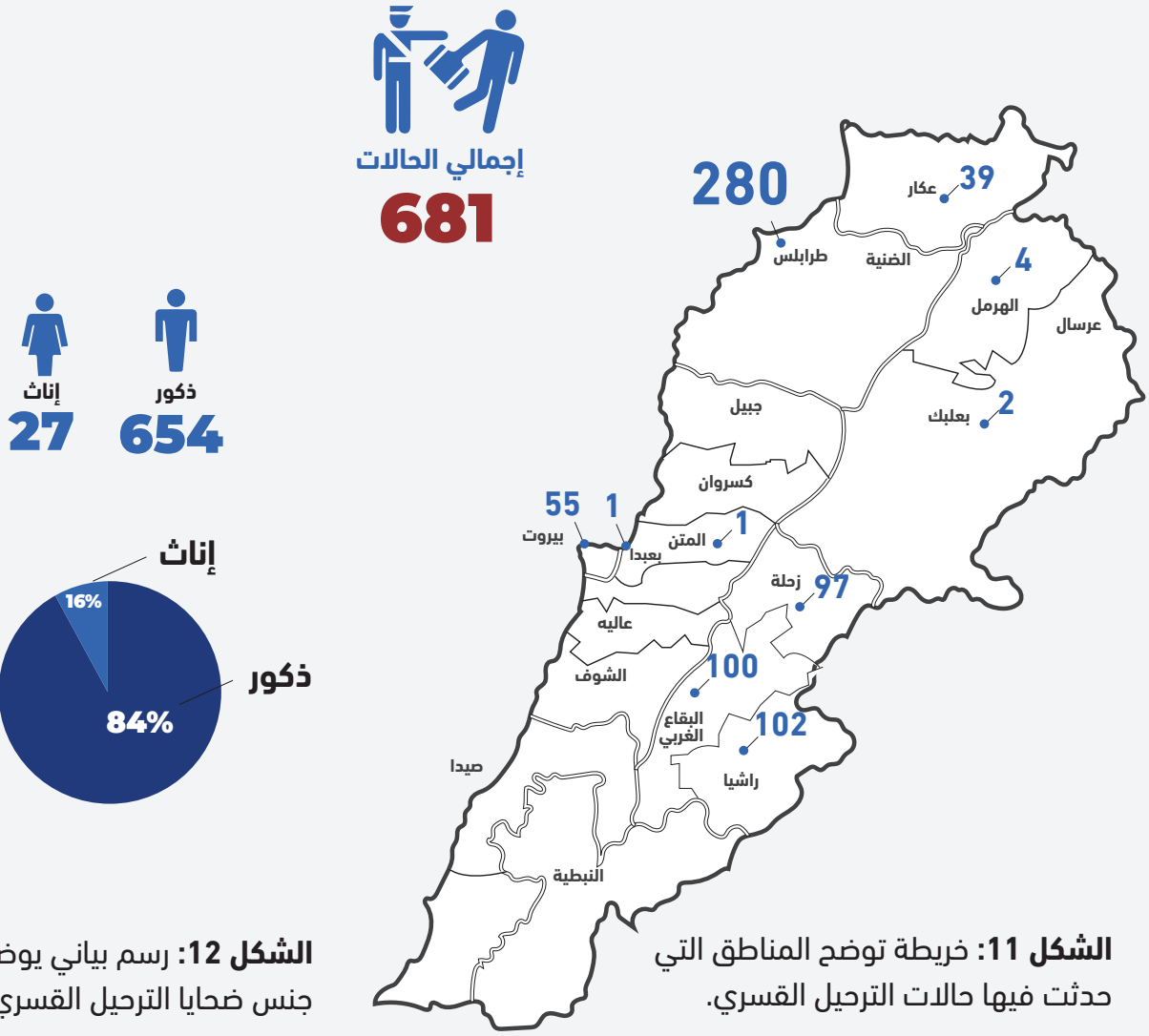

الشكل 11: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات الترحيل القسري.

الشكل 12: رسم بياني يوضح نوع جنس ضحايا الترحيل القسري.

الجهات المسؤولة	مخابرات الجيش اللبناني	مديرية الأمن العام	الجيش اللبناني
عدد الضحايا	74	95	512

الشكل 13: جدول يوضح مرتكبي الترحيل القسري.

الإخلاء القسري

في عام 2024، وثّق "مركز وصول لحقوق الإنسان **4,135** حالة إخلاء قسري في لبنان. غالبية الحالات في الكورة بمعدّل **1601** حالة، تليها **801** في البقاع الغربي و**696** حالة في زحلة، وهذه المناطق جميعها تشهد كثافة سكّانية من اللاجئين السوريين الذين غالبًا ما يقيمون في المخيمات، حيث تتكرر المداهمات الأمنية بشكل ممنهج. ومن المرجح أن وضعهم السيء وانعدام الأمن من حيث عدم قدرتهم على إجراء التسوية، جعلهم أكثر عرضة للإخلاء القسري.

ومن بين مرتكبي عمليات الإخلاء القسري، تم تسجيل 2,249 حالة من قبل أمن الدولة، و1,381 حالة من قبل الجيش اللبناني، و470 من قبل شرطة البلدية. يدل تنوع هذه الجهات الأمنية - والتي تتبع لولايات مختلفة - واشتراكها جميعًا في عمليات الإخلاء القسري إلى أن هذا النمط من الانتهاكات ممنهج.

إضافةً إلى ذلك، ونظرًا للطبيعة الممنهجة وواسعة النطاق للانتهاك، فإن كلا الجنسين يتأثران بشكل متساوٍ تقريبًا.

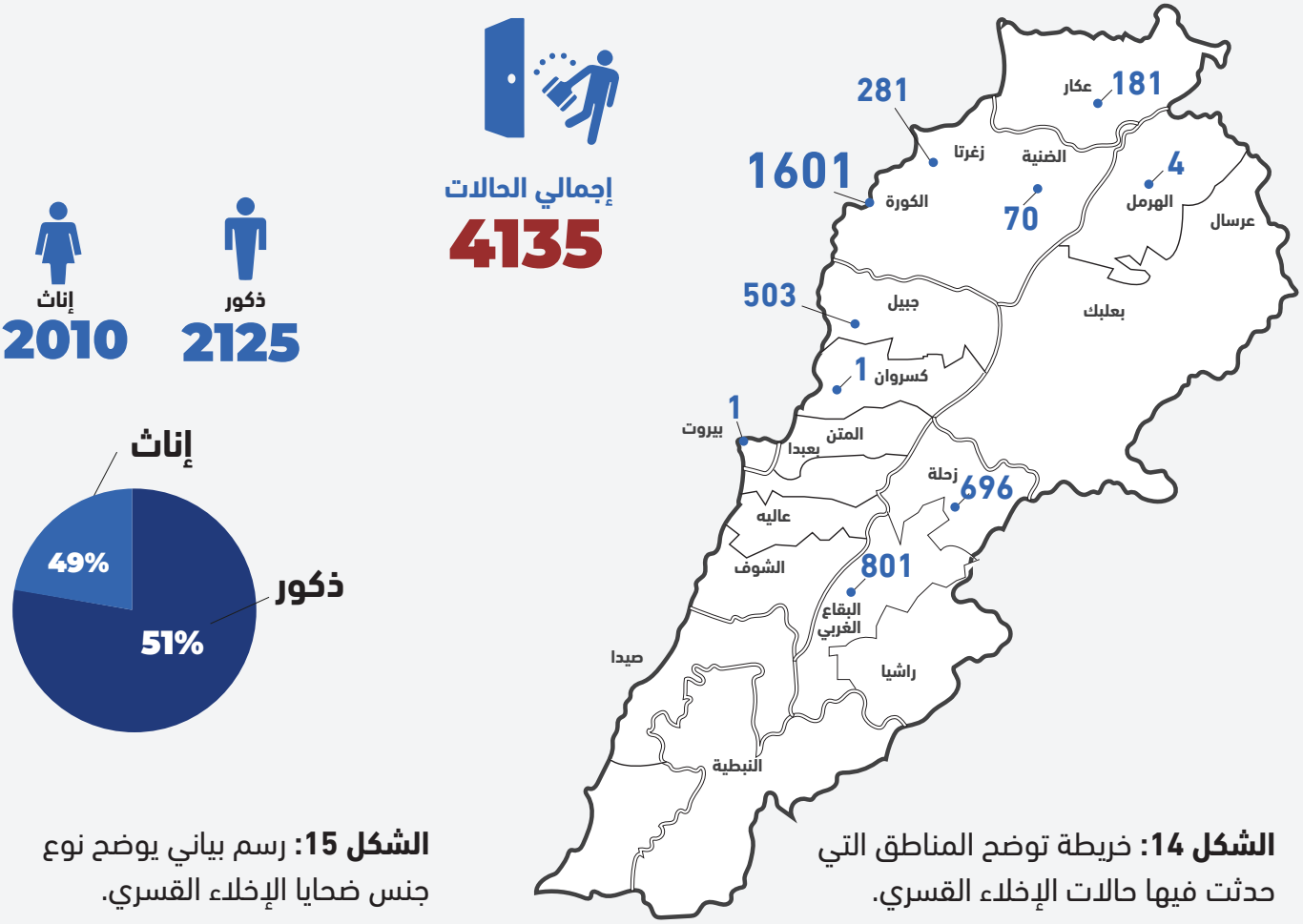

الشكل 14: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات الإخلاء القسري.

الشكل 15: رسم بياني يوضح نوع جنس ضحايا الإخلاء القسري.

الجهات المسؤولة	الجماعات المسلحة	كيان غير معروف	الأحزاب السياسية	أمن الدولة	مخابرات الجيش اللبناني	الشرطة البلدية	الجيش اللبناني
عدد الضحايا	01	01	01	2249	32	470	1381

الشكل 16: جدول يوضح مرتكبي الإخلاء القسري.

سوء المعاملة والتعذيب

في عام 2024، وثق مركز وصول لحقوق الإنسان **1075** حالة سوء معاملة و**25** حالة تعذيب، بإجمالي **1,100** حالة. **سوء المعاملة كان مرتفعًا بشكل ملحوظ** وتم توثيق **661** حالة في بعلبك، و**238** في زحلة، و**70** في الضنية. وفي حين أن مختلف الأجهزة الأمنية تمارس سوء المعاملة، فإن الجيش اللبناني كان له الحصة الأكبر (ما مجموعه 707 حالات). تم توثيق أكبر عدد لحالات التعذيب في زحلة (ست حالات) تلاها البقاع الغربي (خمس حالات) والهرمل (أربع حالات)، وفي جميع الحالات، كان للذكور من اللاجئين السوريين النسبة الأكبر من حالات التعذيب.

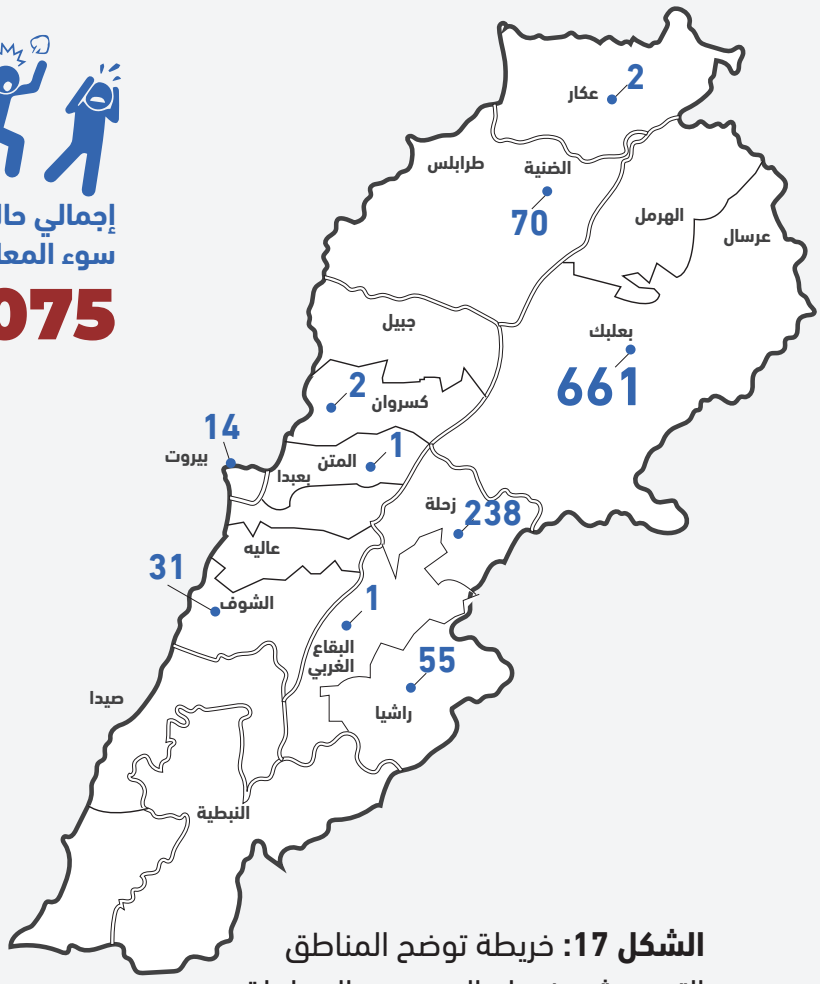

الشكل 17: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات سوء المعاملة.

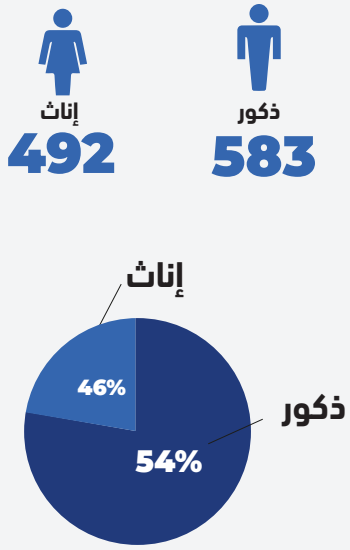

الشكل 18: رسم بياني يوضح جنس ضحايا سوء المعاملة.

الجهات المسؤولة	أمن الدولة	الجيش اللبناني	مديرية الأمن العام	مخابرات الجيش اللبناني	الجماعات المسلحة	المؤسسات العامة أو الخاصة
عدد الضحايا	73	707	01	262	31	01

الشكل 19: جدول يوضح مرتكبي إساءة المعاملة.

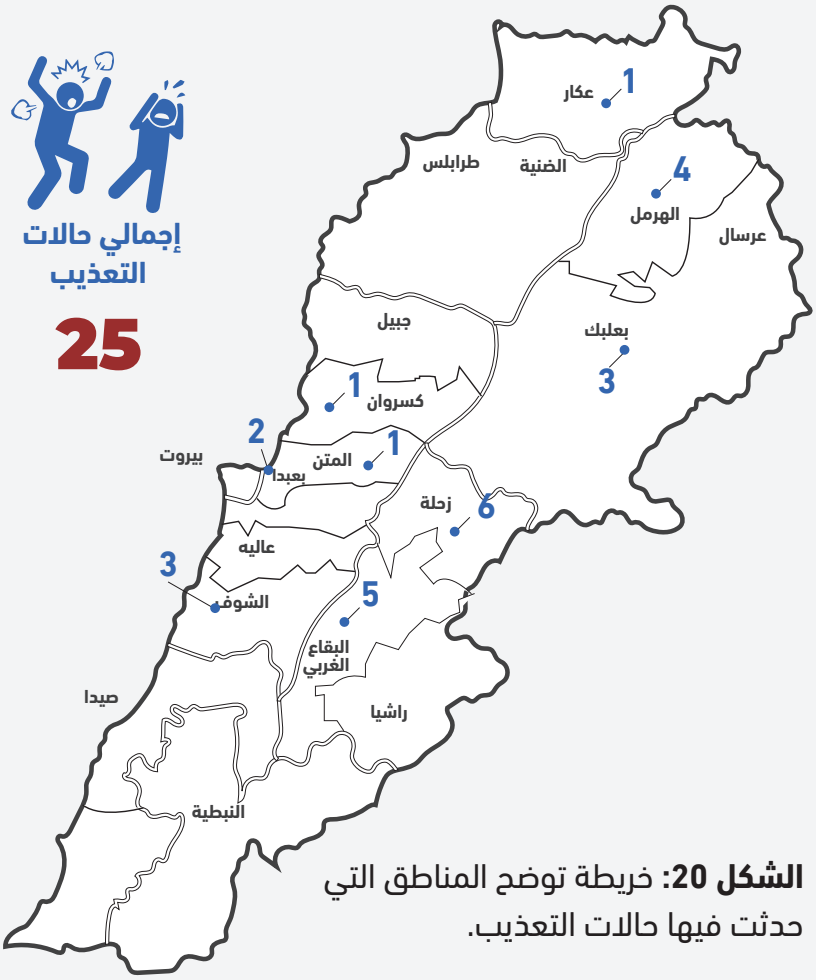

الشكل 20: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات التعذيب.

الشكل 21: رسم بياني يوضح جنس ضحايا التعذيب.

الجهات المسؤولة	أمن الدولة	الجيش اللبناني	مخابرات الجيش اللبناني	الجماعات المسلحة
عدد الضحايا	3	8	12	2

الشكل 22: جدول يوضح مرتكبي التعذيب.

حجز الوثائق الرسمية

وثق "مركز وصول لحقوق الإنسان" **ثماني** حالات حجز وثائق رسمية. من بينها **ثلاث** حالات مصادرة حصلت بيروت، **وحالتان** في كل من زحلة والبقاع الغربي، و**حالة واحدة** في المتن. كما كانت "مديرية الأمن العام" مسؤولة عن سبع حالات منها وحالة واحدة من قبل أمن الدولة. وفي حين أن أعداد هذه الحالات منخفضة نسبيًا، لكن من المحتمل جدًا أن تكون هناك حالات أخرى غير مبلغ عنها وترافقت مع انتهاكات أخرى.

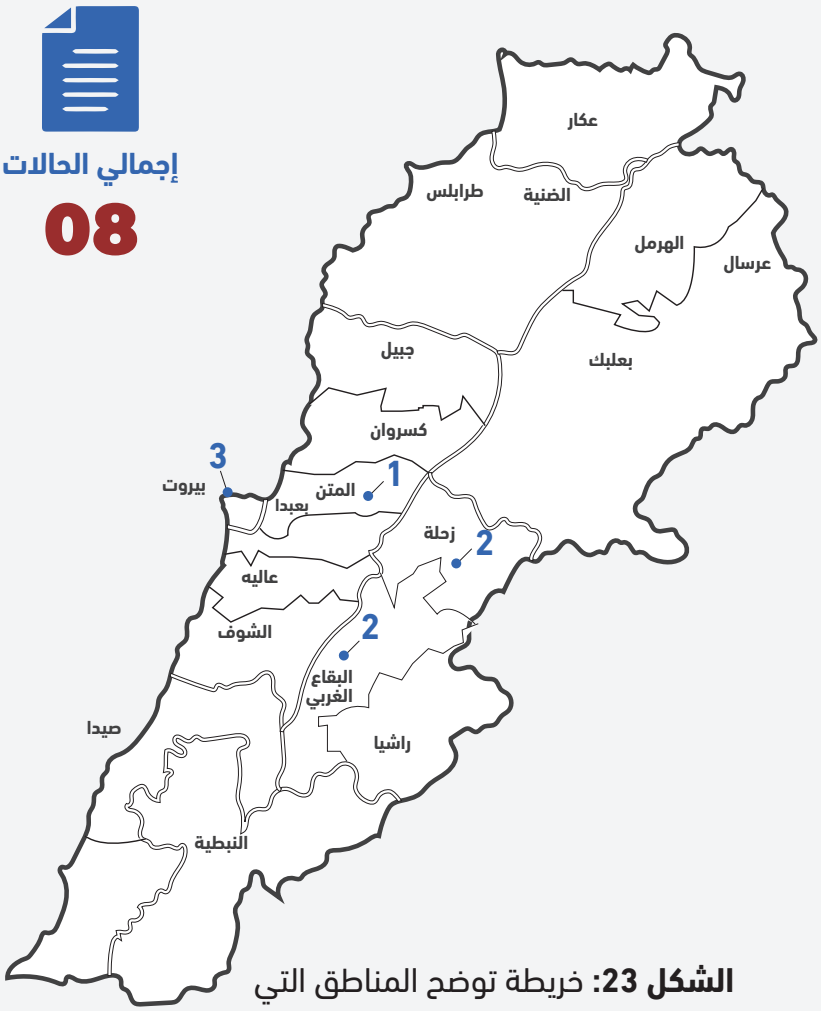

الشكل 23: خريطة توضح المناطق التي حدثت فيها حالات مصادرة الوثائق.

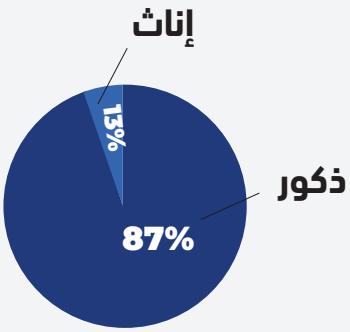

الشكل 24: رسم بياني يوضح جنس ضحايا مصادرة الوثائق.

الجهات المسؤولة	مديرية الأمن العام	أمن الدولة
عدد الضحايا	01	07

الشكل 25: جدول يوضح مرتكبي مصادرة الوثائق.

الصد والإعادة التعسفية

في عام 2024، تم رصد **978** حالة صد إعادة تعسفية. ووقعت جميعها **خارج الأراضي اللبنانية** وارتكبتها **كيانات خارج لبنان** وعلى رأسها السلطات القبرصية وكانت الغالبية العظمى من الحالات المسجلة من الذكور.

إجمالي الحالات
978

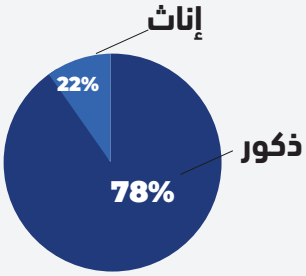

الشكل 26: رسم بياني يوضح جنس ضحايا الصد والإعادة التعسفية.

انتهاكات أخرى

تشمل انتهاكات حقوق الإنسان البارزة الأخرى، التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في لبنان، **إساءة استخدام السلطة، وحظر الوصول إلى الخدمات الطبية والملاجئ، والتحريض على العنف وخطاب الكراهية، والقتل العمد، والاختطاف، والمداهمات الامنية.**

إجمالي الحالات
288

إساءة استخدام السلطة

إجمالي الحالات **168**

الجهات المسؤولة	مخابرات الجيش اللبناني	مديرية الأمن العام	أمن الدولة	الجيش اللبناني	الجماعات المسلحة
عدد الضحايا	13	01	03	150	01

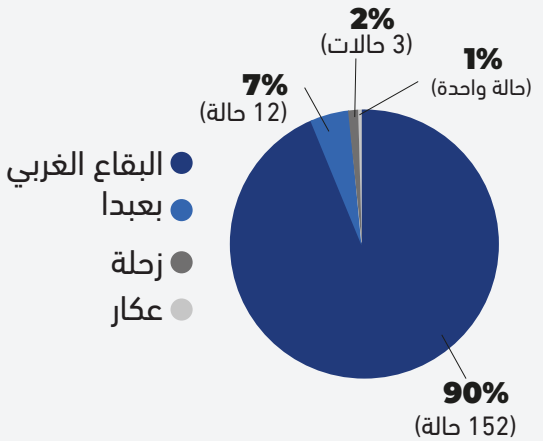

حظر الوصول إلى الخدمات الطبية والملاجئ

إجمالي الحالات 02

ذكور
02

إناث
-

الجهات المسؤولة	أمن الدولة	كيان غير معروف
عدد الضحايا	01	01

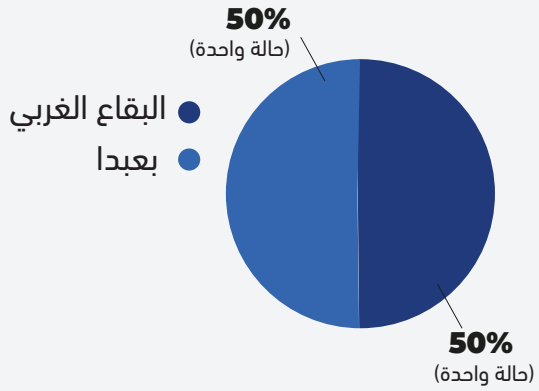

التحريض على العنف وخطاب الكراهية

إجمالي الحالات 64

ذكور
42

إناث
22

الجهات المسؤولة	كيان غير معروف	مديرية الأمن العام	شرطة البلدية	الجماعات المسلحة
عدد الضحايا	01	01	47	15

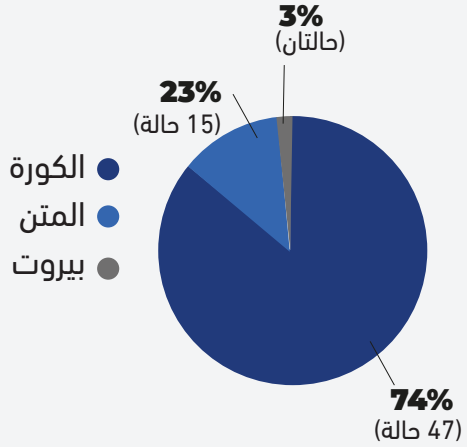

القتل العمد

إجمالي الحالات 04

ذكور
04

إناث
-

الجهات المسؤولة	كيانات خارج لبنان	الجماعات المسلحة	شرطة البلدية
عدد الضحايا	01	01	02

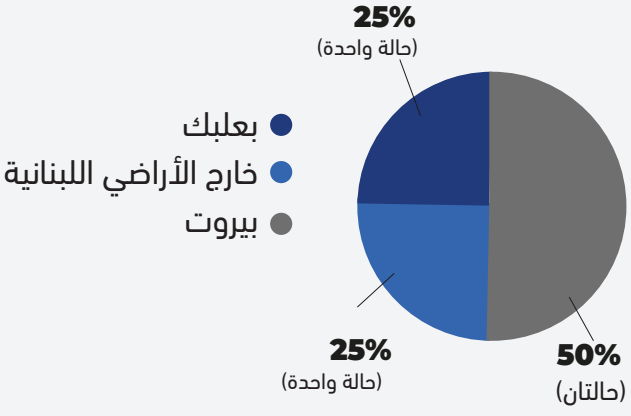

عمليات الاختطاف

12 إجمالي الحالات

ذكور **10**

إناث **02**

الجهات المسؤولة	الجماعات المسلحة
عدد الضحايا	12

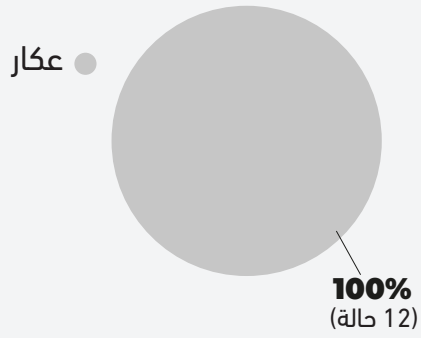

المداهمات الأمنية

38 إجمالي الحالات

ذكور **38**

إناث **-**

الجهات المسؤولة	الجيش اللبناني
عدد الضحايا	38

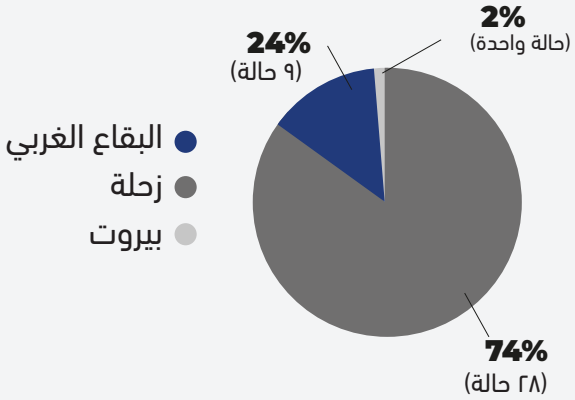

الانتهاكات خلال الأعمال العدائية في لبنان

وخلال أشهر الهجمات الإسرائيلية على لبنان، أصدر مركز وصول لحقوق الإنسان ثماني تحديثات مفصلة عن الوضع، قدمت أحدث الأرقام وتفاصيل التطورات والتحديات الرئيسية التي تواجه اللاجئين السوريين في لبنان.

في الفترة الممتدة ما بين 23 أيلول/سبتمبر و22 تشرين أول/أكتوبر، وثق مركز وصول ACHR:

55
حادثا رئيسيًا

422
حدثا مميزًا للنزوح

وحدث عدد كبير في الأسابيع القليلة الأولى من الاعتداء في المناطق التي استهدفتها إسرائيل، بما في ذلك جنوب لبنان ومناطق في البقاع. ومع ذلك، حدثت حالات النزوح ضمن موجات متعددة بمرور الوقت، حيث واجه اللاجئون السوريون أشكالًا أخرى من الضغط من قبل السلطات المحلية مثل عدم السماح بالوصول إلى السكن أو المأوى، ومنعهم من الوصول إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية، وما إلى ذلك. وبينما تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، لا تزال بعض المجتمعات المحلية، ولا سيما اللاجئين السوريين منهم، نازحين دون مأوى داخل لبنان.

من 23 سبتمبر إلى 03 ديسمبر:

4,165
النزوح الداخلي للاجئين

172
وفاة من اللاجئين السوريين

63
أطفال

62
امرأة

106
رجال

49
مصاب

14
ملجأ في جميع أنحاء لبنان تستقبل اللاجئين السوريين.

08
مفقودين

31
لاجئين اعتقلوا اثناء عودتهم إلى سوريا على يد النظام السوري السابق.

7
اختفاء قسري

التوصيـــــات

إلى السلطات اللبنانية

• الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية والوقف الفوري للترحيل القسري للاجئين السوريين.

• وقف الإخلاء القسري للاجئين من منازلهم ومخيماتهم.

• الامتثال لاتفاقية مناهضة التعذيب، وضمان تقديم المتورطين في التعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة ضد اللاجئين السوريين إلى العدالة.

• تسهيل إجراءات حصول السوريين على صفة اللاجئ وغيرها من أشكال تحديد الهوية الأساسية التي توفر الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية، وتوفّر لهم الحق في الطعن في حالات الصد والإعادة ورفض طلبات اللجوء والإقامة.

• التوقف عن سياسة حجز الوثائق الرسمية للاجئين كوسيلة للابتزاز أو العقاب.

• إنهاء احتجاز اللاجئين السوريين دون مبرر قانوني أو مذكرات قضائية وتعويض من تعرضوا لهذه المعاملة.

• إزالة جميع التدابير التمييزية التي تتخذها البلديات، وتوفير آليات قانونية لمنع مثل هذه التدابير ضد اللاجئين.

• منع العنف الجسدي واللفظي أثناء تفتيش مخيمات اللاجئين من قبل عناصر الأمن، ومراعاة القوانين المحلية والدولية.

• ضمان أن تقوم وسائل الإعلام المحلية بممارسة عملها بمهنية، والالتزام بتغطية مسؤولة، ومنع الخطاب التحريضي ضد اللاجئين السوريين.

إلى مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين

• المتابعة الدقيقة والشاملة لحالات اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل، وخاصة النشطاء والعسكريين المنشقين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

• تعزيز دور مكتب الحماية، من خلال تقديم الدعم القانوني عبر محامين مستقلين أو منتسبين للمفوضية.

• الانخراط مع السلطات اللبنانية لضمان حماية حقوق اللاجئين السوريين، لا سيما القضايا المتعلقة بالحصول على إثباتات الهوية وكذلك الإقامة القانونية وتصاريح العمل.

• مراقبة الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز اللبنانية لضمان حماية اللاجئين المحتجزين.

• تعزيز قنوات الاتصال مع اللاجئين وتطوير طرق أكثر فعالية للمشاركة لضمان حمايتهم.

إلى المجتمع الدولي

• حث الحكومة اللبنانية على الوفاء بالتزاماتها الدولية، وضمان حماية جميع الأفراد على أراضيها، بمن فيهم اللاجئين السوريين.

• تعزيز ودعم المجتمع المدني المحلي والمنظمات التي يقودها اللاجئون السوريون في جهودها في المناصرة، للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التمييزية ضدهم في لبنان.

• زيادة الدعم الدبلوماسي والمالي للجهود الإنسانية التي تحمي اللاجئين وتحمي حقوقهم الأساسية في لبنان.

ACHR

ACCESS CENTER FOR HUMAN RIGHTS (ACHR)
Centre d'accès pour les droits de l'homme

TOGETHER FOR HUMAN RIGHTS

@ACHRights
www.achrights.org
info@achrights.org

Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)